

حول مشروع بحيرة طانا^(١)

تعتبر بحيرة طانا أهم حوض من حياض المياه في الحبشة . و يقول أصحاب الاختصاص إن تنظيم مياهها يعود بالفائدة على أراضي السودان الواسعة لتطور زراعة القطن . وقد أولت كل من الحكومتين المصرية والسودانية اهتمامها بدراسة بحيرة طانا منذ أوائل هذا القرن ، فتوضحت الفائدة التي تعود من هذا للسودان ومصر وكذلك للحبشة .

تاريخ المشروع

وقد شغلت بحيرة طانا الكاشفين والباحثين من الأوربيين منذ زمن بعيد ، ولكن المعلومات التي جمعها هؤلاء لم تكن كافية حتى تسمح بتفكير جدي للاستفادة من البحيرة وإمكان استغلالها ؛ لذلك لم تكد الحال تستقر في السودان بعد القضاء على ثورة المهدي سنة ١٨٩٨ حتى أرسلت حكومة السودان بعثة إلى بحيرة طانا لاستكمال دراستها وأتبعتها بثانية وثالثة .

وقد خصت بريطانيا بحيرة طانا بالعناية ووضعها في المكان الأول بين المسائل عند عقد معاهدات أو اتفاقات مع أتيوبيا أو مع دولة من الدول المستعمرة في شرق أفريقيا .

ففي سنة ١٨٩١ نصت بريطانيا في معاهدة سرية بينها وبين إيطاليا على أن تحتفظ بحيرة طانا ، وتترك لإيطاليا الحرية في سائر بلاد الحبشة .

وفي ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ أمضى الامبراطور منليك مع بريطانيا اتفاق فيها على الحدود بين أتيوبيا والسودان . ولم يفت اللورد هرجتون ممثل بريطانيا أن ينص في المادة الثالثة بأن « يتعهد جلالة الامبراطور منليك الثاني

(١) الكاتب المصري عدد ١٦ (يناير ١٩٤٧) .

ملك ملوك أتيوبيا لحكومة جلالة ملك بريطانيا ألا يقيم أى مشروع أو يسمح باقامته على النيل الأزرق أو على بحيرة طانا أو على السوبات ، من شأن هذا المشروع أن يحجز جريان الماء فى النيل ، بدون الاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان على ذلك »

كما نصت المادة الخامسة على أن يمنح منليك لحكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان حق إنشاء خط حديدى على الأراضى الأتيوية يصل السودان بأوغندا ، وهو الخط الذى قصد به وصل القاهرة بمدينة الكاب .

وقد كان منليك يداهن الانجليز ويلاطفهم . وقد أثرت عنه هذه العبارة : الانجليز كالقط ، إن أنت داعبته ارتاح إليك وإن أردت انتزاعه وثب عليك . وبعد أن ضمنت بريطانيا جانب أتيوبيا وجهت همها لتسوية المسألة مع جارتها فى أفريقيا الشرقية . وقد تم الاتفاق بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا فى ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ووافقت على نصوص معاهدة سنة ١٩٠٢ ، كما اتفق على أنه إذا حدث أى تغيير فى الحالة القائمة فى أتيوبيا فان الحكومات الثلاث تحمى المصالح البريطانية . ونصت المادة الرابعة على الاعتراف بمصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل وبخاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النيل وفروعه . كل ذلك مع اعتبار المصالح المحلية ومراعاة المصالح الايطالية . كما نصت على الاعتراف بمصالح إيطاليا فى إريتريا والصومال الايطالى ووصلهما بخط حديدى . ونصت المعاهدة أيضاً على احترام مصالح فرنسا فى الصومال الفرنسى وحمايتها مصالحها فى ربط جيبوتى بأديس أبابا بخط حديدى

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الأولى منهوكة متعطشة إلى القطن لترويج صناعتها ، فارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً كبيراً ، وبدأ التنافس بين أمريكا وبريطانيا فى أسواق المنسوجات ، وبدأ كل منهما فى البحث عن الطريق إلى القطن ، فاتجهت الأنظار مرة أخرى إلى حوض النيل وبحيرة طانا . وعملت بريطانيا على التوسع فى زراعة القطن فى مصر والسودان . والتفتت إلى أتيوبيا ، فكونت فى ديسمبر سنة ١٩١٨ شركة توصلت إلى الحصول على امتيازات لزراعة القطن فى المقاطعات المحيطة ببحيرة طانا . وكان غرض الشركة الحقيقى مراقبة تجارة أتيوبيا كلها . فاشتازت فرنسا وإيطاليا لهذا واحتجتا على هذا الاحتكار . وأعارت

فرنسا أتيويا المال الكافي لرد ما كانت الشركة قد دفعته ثمناً للتعاقد . وكذلك أثارت إيطاليا في مؤتمر الصلح مسألة مصالحها في الحبشة ، وأرادت أن يفصل المؤتمر في العقبان التي أقامها الانجليز في تفسير المادة الرابعة من معاهدة ١٩٠٦ لأن حاكم السودان يقول إن النص على حقوق بريطانيا المائية في بحيرة طانا يعطيها حق تنظيم مياه البحيرة كما يترامى لها وحدها . ولم تصل إيطاليا إلى حل هذه المسألة ، فطلبت أن تعطى الحبشة تعويضاً عن خسائرها في الحرب .

واضطرت بريطانيا أمام الصعوبات التي أثارها إيطاليا وفرنسا أن تحمل الشركة وتبحث عن سياسة أخرى ، فاولت أن تثير حرباً داخلية في أتيويا بتشجيع ليج ياسو بالمال ، والراس سيوم بالسلاح . على أن ولى العهد الراس تقرى مكوتن (الامبراطور الحالى) أحبط مساعيها . ولما لم تفلح بريطانيا في هذا أيضاً حولت سياستها من العنف إلى اللين ، فعرضت على أتيويا في ديسمبر سنة ١٩٢١ أن تنزل لها عن زيلع ميناء حرة في مقابل أن تمنحها امتيازات على بحيرة طانا ، فرفضت أتيويا . وقد أثار هذا غضب بريطانيا ، فقامت بحملة على صفحات الجرائد توجه اللوم فيها إلى أتيويا وتندد بسياستها الداخلية وفساد الحكم فيها وانتشار تجارة الرقيق . وقد قصدت بذلك أن تنتدبها عصبة الأمم على أتيويا . وأفسدت عليها فرنسا خطتها ، وتقدمت بطلب إلى عصبة الأمم أن تقبل أتيويا عضواً فيها ، وقد أجيبت إلى ذلك في سبتمبر سنة ١٩٢٣ . ولم تر بريطانيا بدءاً من التزام الصمت وانتظار الفرص .

وكان التنافس قد بلغ أشده بين بريطانيا وأمريكا على البترول والكاوتشوك والقطن ، وكانت أتيويا تبحث عن مخرج من بين براثن المستعمرين فرحبت بأمريكا عندما طلبت إليها أن تمنحها امتيازات على بحيرة طانا . وقد تم ما أرادته أمريكا سرّاً ، فشرعت في دراسة أراضي المقاطعات المحيطة بالبحيرة لتزرعها قطناً .

ولما أيقن الامبراطور من وقوف أمريكا إلى جانبه اطمأن على بلاده ولم يعد يحسب لبريطانيا أو إيطاليا حساباً . ولذلك لم يتأثر الامبراطور لما علم في سنة ١٩٢٥ بالاتفاق الذي تم بين بريطانيا وإيطاليا بشأن أتيويا . فقد تبودلت الرسائل في شهر ديسمبر من ذلك العام بين الوزير البريطاني في روما وموسوليني باعتباره وزير خارجية إيطاليا ، فطلبت بريطانيا مساعدة إيطاليا لها واستعمال نفوذها لدى الحكومة الأتيوية لتتمكن من الحصول على امتيازات على بحيرة

طانا ، وإنشاء طريق للسيارات من الحدود السودانية إلى البحيرة لنقل الأدوات والعمال .

فوافقت الحكومة الإيطالية ، على أن تساعد بريطانيا في الحصول على امتياز من الحكومة الأثيوبية لمد خط حديدي من حدود إريتريا إلى الصومال الإيطالي . وبذلك أصبحت اتفاقية سنة ١٩٠٦ نافذة بعد أن صرح اللورد كيرزون قبل ذلك بستتين (أي سنة ١٩٢٣) بأنها ملغاة .

وقد قابل مشروع الخزان في ذلك الوقت معارضة قوية من الكنيسة الأثيوبية ، وقد بينا القيمة الدينية والتاريخية للكنائس والديارات الموجودة في الجزر ، إذ خافت الكنيسة أن تغطي المياه على كثير منها إذا تحولت البحيرة إلى خزان . ولم يكن لولى العهد في ذلك الوقت (الامبراطور الحالي) من الأمر ما يكفي لاقتناع الكنيسة بقبول تنفيذ المشروع .

ووضحت سياسة أثيوبيا لدى بريطانيا في التسوية وإظهار الصعوبات التي من شأنها أن تعوق البدء في تنفيذ المشروع . ولم يكن هذا الاتجاه جديداً في سياسة أثيوبيا ؛ فقد عرف حكمها وشعبها في التاريخ بتحفظهم الشديد في معاملة الأجانب والتشكك في أغراضهم . وهذا سر من أسرار احتفاظ أثيوبيا باستقلالها في وجه مطامع الدول المستعمرة . وكانت ترمي سياسة أثيوبيا دائماً على ألا تتمتع امتيازاً في أرضها إلا إذا عاد عليها بفائدة مباشرة ، أو إذا اضطرتها إليه عوامل سياسية .

ظلت بريطانيا متحيرة في موقف أثيوبيا ، حتى كشفت في سنة ١٩٢٧ بفضل قلم مخابراتها السرية عن اتفاقية أثيوبيا السرية مع أمريكا ، فنارت ثأرتها ، كما نارت ثائرة إيطاليا وفرنسا ، فاحتجت لدى أمريكا وأثيوبيا وذكرتهما بمعاهدة سنة ١٩٠٢ التي تعهدت فيها أثيوبيا ألا تقيم أى مشروع أو تسمح بإقامته على البحيرة دون أخذ موافقة بريطانيا والسودان . فتراجعت أمريكا وأوضحت لبريطانيا بأن المشروع لم ينفذ بعد ، ومن الممكن الاتفاق على كيفية تنفيذه . وقد تم الاتفاق في سنة ١٩٢٩ بين ممثل الشركة الأمريكية وممثل حكومة السودان ووزير خارجية أثيوبيا على أن تدرس الشركة المشروع تمهيداً لوضعه موضع التنفيذ . وقد طلبت الحكومة الأثيوبية أن يكون نقل الأدوات اللازمة للبناء عن طريق جيبوتي إلى أديس أبابا لا عن طريق السودان .

وتعهدت الحكومة أن تقوم بتعبيد طريق للسيارات يمتد من أديس أبابا إلى البحيرة . وبذلك تم للحكومة الأثيوبية ما أرادت من أن يقوم بتنفيذ المشروع دولة غير الدولة المستعمرة للبلاد المجاورة لها . وتم لبريطانيا أيضاً ما أرادت من تنفيذ المشروع على أى وضع مع عدم ارتياحها إلى الشركة الأمريكية . ولما لم تجدد أثيوبيا في أمريكا سندا قويا بل رأيتها قد تفاهمت مع بريطانيا ، حولت نظرها إلى اليابان التي كانت في حاجة شديدة إلى القطن لتفرق الأسواق العالمية بمنسوجاتها . فأبرمت معاهدة تجارية في سنة ١٩٢٧ بين أثيوبيا واليابان . وأرسلت اليابان بعثة سنة ١٩٣٢ لدراسة بحيرة طانا واستئجار مناطق واسعة حول البحيرة لزراعة القطن ، وطلبت أن تعفى جميع الأدوات اللازمة من الرسوم الجمركية والضرائب . وتوثيقاً للعلاقات تمت خطبة أحد الأسياد الأثيوبيين لابنة أحد أصحاب الأعمال من اليابانيين ، وكسب اليابان كثيراً من الأصدقاء في أثيوبيا وراجت تجارتهم فيها . فأغضب هذا بريطانيا ، وأمكنا أن تقضى على تلك الصداقة بعد سنتين من قيامها ، كما صرح وزير خارجية الحبشة سنة ١٩٣٤ بأن الزواج لم يتم بين الأمير الأثيوبي والفتاة اليابانية تحت ضغط دولة أجنبية . وفي ديسمبر من سنة ١٩٣٤ قررت الحكومة الأثيوبية سحب الامتياز من الشركة الأمريكية . فلم يقع هذا الخبر من الناس موقع الغرابة ؛ لأن المناوشات بينها وبين إيطاليا كانت قد بدأت في ولول فأعلنت في الصحف أنها ستقوم بتعبيد الطريق بين أديس أبابا والبحيرة التي كانت قد وعدت بها الشركة الأمريكية سنة ١٩٢٩ . ثم لجأت إلى بريطانيا تعرض عليها امتياز تنفيذ المشروع لكي تسترضيها لتقف إلى جانبها إذا هي دخلت في حرب مع إيطاليا . وفي سنة ١٩٣٥ دعت أثيوبيا كلا من بريطانيا ومصر والسودان لعقد مؤتمر في أديس أبابا للوصول إلى اتفاق حاسم في مسألة مشروع بحيرة طانا . ولكن الحكومات الثلاث طلبن تأجيل الدعوة حتى تنجلي الحالة السياسية .

وقد أظهرت إيطاليا من جهتها في يناير سنة ١٩٣٥ للحكومة البريطانية أنها ربما تدخل في حرب مع أثيوبيا ؛ ولذلك فإنها تعطى بريطانيا ومصر الضمانات الكافية لحماية مصالحهما في بحيرة طانا ، وقد صرحت بذلك في عدة مناسبات ، على حد قولها .

وفي اليوم السابق لعرض مسألة النزاع بين أثيوبيا وإيطاليا في عصبة الأمم

أعلنت الصحف في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ قرار مجلس الوزراء في مصر بفتح اعتماد ٣٦ مليوناً من الجنيهات لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للتوسع في إنشاء الخزانات على النيل ومنها خزان بحيرة طانا .

وأعلنت الحكومة الأثيوبية أنها منحت شركة سويسرية امتيازاً لم طريق من أديس أبابا إلى كورموك على حدود السودان يتم في سنتين . ثم اقترحت على الوزير البريطاني في أديس أبابا أن أثيوبيا مستعدة لمنح بريطانيا امتياز البحيرة لقاء دفع ثلثمائة ألف جنيه انجليزي . ولكن بريطانيا أعلنت أن الحالة السياسية لا تسمح بالمفاوضة في مسألة مشروع طانا .

وقد عطل حرب الحبشة تنفيذ المشروع ، كما عطل بناء الخط الحديدي الممتد من أسمرأ إلى مجدشو مخترقاً الحبشة لوصول القاهرة بمدينة الكاب بعد تكملة مسافات قصيرة من كسلا إلى أجوردات ومن مجدشو إلى نيروبي . وضعف أمل بريطانيا ومصر بعد جهاد ثلث قرن في تحويل بحيرة الكنائس إلى بحيرة استغلال . ولما استتب الأمر لاطاليا في الحبشة أسرع إلى إرسال بعثة لدراسة البحيرة رغبة في استغلالها على وجه يتفق ومصالح إيطاليا في أفريقيا الشرقية مع مراعاة مصالح البلاد التي تصلها مياه البحيرة .

والآن وقد عادت الحالة السياسية في أثيوبيا إلى وضعها القديم ، نلاحظ أن السياسة البريطانية التي استمرت في جهادها منذ أوائل هذا القرن لتحقيق هذا المشروع قد فترت أو تراخت أو تبدلت . فهل سبب ذلك عدم استقرار الأمور بين بريطانيا ومصر ، أو اتجاه جديد في سياسة بريطانيا بالاضافة إلى السودان الجنوبي دون الشمالى ، أو كما يقال بأن أرض الجزيرة التي كانت أساس التفكير في المشروع لن تستفيد كثيراً منه بحسب ما جاء في التقارير الأخيرة ، أو يكون هناك من الأسباب ما نجمله ؟

لكن الوقائع أثبتت اتجاهاً جديداً في السياسة البريطانية . كانت بريطانيا تحرص على ذكر بحيرة طانا في نصوص المعاهدات أو الاتفاقات التي تجرى بينها وبين أثيوبيا أو بينها وبين الدول ذوات المصالح هناك . وقد رأينا المعاهدة الأخيرة البرمة بينها وبين أثيوبيا في ديسمبر سنة ١٩٤٤ أهملت ذكر بحيرة طانا إهمالاً تاماً ، فاتجهت اتجاهاً جديداً تعلقه سياستها في السودان الجنوبي وتحقيق فكرة الصومال الكبير .

المشروع

والت وزارة الأشغال المصرية إرسال الفنين من الانجليز إلى بحيرة طانا منذ أوائل القرن الحالى ، فرجعوا بنتائج بحوثهم وكتبوا تقاريرهم . ومع اختلافهم فى التفاصيل أجمعوا على ضرورة إنشاء خزان بحيرة طانا للفائدة الحقة التى تعود منه على السودان ومصر . وقد أرسلت الوزارة سنة ١٩٢٠ بعثة إلى البحيرة تحت إشراف ليلال وجراهمام بقيت سنة كاملة هناك لتمكن فى أثناءها من دراسة البحيرة دراسة دقيقة . فرجعت البعثة بنتائج باهرة وبحوث قيمة وملاحظات مختلفة ، وبخاصة من الناحيتين الجوية والمائية . وقد نشرت هذا ضمن مطبوعات وزارة الأشغال سنة ١٩٢٦ . وكذلك نشر قسم الطبيعيات بالوزارة ما يتعلق بمستوى مياه البحيرة فيما بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٣ تحت إشراف هرست وفيلبس .

ولم تقنع بعثة جراهمام بالبحوث العلمية فحسب بل اقترحت طريقة استغلال مياه طانا ، باقامة سد يحوّل البحيرة إلى خزان لكى يمكن توزيع مياه النيل الأزرق بحسب اقتراح سابق لبعثة باكلى سنة ١٩١٥ . واقترحت إقامة سد عند منبع النيل الأزرق يرفع مستوى مياه البحيرة مقدار خمسة أمتار يحجز وراءه ١٤ ملياراً من الأمتار المكعبة تكفى لتعويض مياه النيل الأزرق فى أشهر الانخفاض .

ولما تحصلت الشركة الأمريكية على امتياز تنفيذ المشروع أرسلت بعثة على رأسها روبرتس سنة ١٩٣٠ على نفقة حكومة السودان ، ثم سنة ١٩٣٣ على نفقة الحكومة المصرية لدراسة المشروع من الناحية العلمية ولتكتملة بعض المحاسن والمقاييس .

وقد أسرعت إيطاليا لما آل إليها الأمر فى الحبشة بإرسال بعثة يرأسها داينيللى أقامت عند البحيرة سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، فدرست كل ما يتعلق بالبحيرة دراسة وافية من الناحيتين العلمية والاقتصادية . وكان رائدها فى دراستها اعتبار الحبشة مستعمرة إيطالية يجب أن تستغل لصالح إيطاليا أولاً . وقررت فيما قررت أن أثر خزان بحيرة طانا فى النيل الأزرق لرى السودان ومصر غير محقق ؛ لأن الغرين الخصب لا يأتى من البحيرة بل من روافد النيل

الأزرق . وقد استبعدت الحكومة الايطالية تنفيذ المشروع بالطريقة المقترحة ، وادعت بأن هذا يمنع أفريقيا الشرقية الايطالية من الاستفادة من أهم مواردها المائية . ووجهت همها لاستخراج التيار الكهربائي من مراكز تبدأ عند انحدار مياه النيل الأزرق من اينجيريار ، واقترحت أن يكون مركز مثلاً عند مساقط طيس وها وآخر عند انحدار رافدى الشور والشول . واقترحت البعثة مشروعاً اخر استمدت فكرته من اقتراحى دوبروى الذى زار البحيرة سنة ١٩٠٢ ، وشيحات الذى زارها عدة مرات بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٩ ، وهو شق قناة من خليج زوداى جرار فى غرب البحيرة تحمل المياه إلى رافد البلاس . وينشأ عن ذلك عدة مراكز لاستخراج التيار الكهربائى ورى منطقة واسعة تصلح لزراعة القطن . ويمكن أن تستخدم القناة لخفض مستوى البحيرة ؛ وبذلك يمكن الاستفادة من الأراضى الواسعة الخصبة الناشئة عن الانخفاض .

ومما يسترعى الالتفات أن الفنيين من الطليان اعترضوا على تنفيذ المشروع ، بأن هناك عوامل وظواهر مختلفة لا تزال مجهولة أو غير مضبوطة . فالمشروع مقبول من الناحية النظرية ، ولكن هناك نقصاً شائناً فى دراسة الشبكة المائية الواسعة الممتدة على النيل الأزرق من البحيرة إلى الحدود السودانية ، كما يحتاج تنفيذ المشروع إلى معرفة أحوال المياه فى النيل الأزرق معرفة دقيقة .

الفائرة

إن إقامة سد عند منبع النيل الأزرق من البحيرة سيجعل من البحيرة خزاناً يحتفظ وراءه بكمية من المياه تتجمع فى الفجوة الطبيعية المحيطة بالبحيرة . ولن يضر ارتفاع الماء فى البحيرة إلا بعض الكنائس والديارات الموجودة فى بعض الجزر .

والمقترح أن يرفع السد مستوى الماء فى البحيرة من مترين إلى خمسة ، وترتفع كمية المياه من ستة مليارات من الأمتار المكعبة إلى أربعة عشر ونصف مليار يستفاد منها بنحو ١٢ مليار من الأمتار المكعبة ، أى ثلاثة أضعاف ما تحتفظه فى خزان أسوان تقريباً .

وتحجز المياه في موسم الأمطار من شهر يونيه إلى شهر سبتمبر ، وتصرف بحسب الحاجة في أشهر الانخفاض الثمانية .

وستكون الفائدة المباشرة لهذا المشروع زيادة الأراضي المزروعة في السودان ومصر زيادة كبيرة . وكذلك يمنع حجز مياه البحيرة في موسم الأمطار خمسة في المائة على الأقل من مياه الفيضان .

وقد رأت الحكومة الأتيوبية أن تنفيذ المشروع سيعود عليها بالفائدة . فانه من الناحية الصحية سيقضى ارتفاع الماء على المستنقعات المنتشرة هناك والتي تعتبر موطن جراثيم الملاريا . كما سيسبب تصريف المياه الكشف عن منطقة واسعة حول البحيرة مغطاة بالغرين صالحة للزراعة ، وسيعم الرخاء جميع أهالي المنطقة نتيجة لما سيصرف من المال في دفع أجور العمال ووسائل النقل .

فالمشروع في ظاهره وباطنه مفيد كل الفائدة لمصر وأتيوبيا ، وهو مفيد للسودان على أي حال ، لا يحتاج في تنفيذه إلا أن تستأنف المفاوضات بين مصر وأتيوبيا ، وبخاصة بعد أن ذلت عقبة المواصلات . فقد مهد الطليان أيام احتلالهم لأتيوبيا طريقاً للسيارات يبدأ من أديس أبابا إلى أديس ألم فديرا مرقص ، ثم يمر بغرب البحيرة متجهاً إلى مدينة جوندار في شمالها ، ومنها إلى أسمرامقصوع . كما مهدت طريقاً من حدود السودان إلى أديس أبابا ماراً بأديس ألم .

مراد لامل